



أوروبا والمتوسط:

تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط

هاني الشميطلي

دبلوماسي وباحث - لبنان.

مقدمة

يكثُر الحديث في هذه الآونة عن مشروع متوسطي جديد، يجري الإعداد له، والبحث في عناوينه، في عدد من الدول الأوروبية، تحت تسمية «الاتحاد المتوسطي»، يهدف إلى إحداث اندفاع جديدة في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين ضفتي المتوسط.

ترمي هذه الدراسة، في الوقت الذي ما انفكت المبادرات الأوروبية حيال المتوسط تتعاقب الواحدة تلو الأخرى، على امتداد السنوات الماضية، بتسميات متنوعة وصيغ مختلفة باختلاف الظروف التي أدت إلى وضعها، إلى إجراء عرض تاريخي سريع لسياسات أوروبا المتوسطية ولمحصلتها على أرض الواقع، قبل الغوص في محتوى المشروع الجاري تداوله حالياً، مروراً بالدوافع الكامنة وراء توقيته اقتراحه والتباينات القائمة من حوله.

أولاً: لمحة تاريخية عن العلاقات الأوروبية - المتوسطية

١ - فترة ما قبل عام ١٩٧٣

لطالما شكّلت منطقة حوض المتوسط مجالاً استراتيجياً حيوياً لأوروبا. فحتى حلول القرن السادس عشر، كانت هذه المنطقة مركزاً ناشطاً للازدهار الاقتصادي وللتجارة الدولية، بحكم موقعها الجغرافي المميز بين أوروبا وأفريقيا وآسيا، إلى أن اكتشف كريستوف كولومبس وجود القارة الأمريكية، وقام البرتغاليون بتطوير إمكانات بحريتهم التي أضحت قادرة على بلوغ شبه القارة الهندية عبر رأس الرجاء الصالح، ممّا أُنذر بتراجع مكانة المتوسط الاقتصادية، ومن حجم التبادل التجاري فيها، ليتحرك مركز الرأسمال العالمي شمالاً، ويستقرّ في أوروبا الشمالية وامتداداتها الأطلسية الجديدة.

مهّدت هذه المتغيرات عبر النمو الاقتصادي المطرد لشمال أوروبا إلى قيام النهضة الصناعية الأولى في بريطانيا، تزامناً مع تراجع مناطق جنوب وشرق المتوسط، وتقهقر السلطنة العثمانية التي باتت تعرف بـ «الرجل المريض».

تلا ذلك حدوث نهضة صناعية ثانية في أوروبا، ونشوب الحرب العالمية الأولى التي

أدت إلى زوال الإمبراطورية العثمانية، وإلى بداية حقبة الاستعمار الفرنسي – الإنكليزي لمنطقة جنوب وشرق المتوسط، التي تمّ ربط مصيرها بمتطلبات زيادة وتيرة الازدهار الاقتصادي والعسكري للدول المستعمرة.

شهد حوض المتوسط خلال هذه الفترة انتعاشاً مقنّعاً غير متوازن لم تطل نعمه سوى النخب المتعاونة من التجار ورجال الدين والملاكين العقاريين، مع تهميش باقي الفئات وغياب محاولات التطوير الصناعي، حيث تمّ تسيير شؤون المنطقة بأسرها من مراكز القرار السياسي والاقتصادي في لندن وباريس وبرلين، مع منح الشركات الأوروبية الامتيازات التي مكّنتها من التحكم بالقطاعات الحيوية لبلدان الجنوب (المناجم والنقل العام وتوزيع المياه والبريد والخدمات المالية والتجارية من استيراد وتصدير ... إلخ)، إضافة إلى القمع السياسي.

أدت تركيبة التبعية التي أرسّتها الحقبة الاستعمارية إلى زيادة النقمة الشعبية، حيث انصرفت حركات التحرّر إلى تحيّن الفرصة المؤاتية التي توفرت بنشوب الحرب العالمية الثانية، وكان أحد أبرز نتائجها اضمحلال القوى الاستعمارية التقليدية، ونيل دول جنوب المتوسط وشرقه استقلالها.

اتّخذت خلال الحقبة المستجدة إجراءات حثيثة لفكّ رباط التبعية مع شمال المتوسط من خلال موجات من التأميم طالت قطاعات حيوية، كتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، وقطاع النفط الجزائري عام ١٩٧١، فتراجع مستوى التبادل بين الضفتين إلى أدنى مستوياته، خاصة بعد انكفاء الدول الأوروبية، وتبدّل أولوياتها، لجهة ولوج طريق العمل الأوروبي المشترك اعتباراً من عام ١٩٥٧ (معاهدة روما)، كمحرّك رئيس لاقتصادها، وكضامن لأمنها في وجه المدّ الشيوعي، حيث حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على توفير الدعم المالي اللازم لإعادة بناء القاعدة الإنتاجية لأوروبا (مشروع مارشال)، ما مكّنها من تحقيق نهضة علمية وتقنية بمعدلات نمو قياسية على امتداد ثلاثين عاماً (Les Trente glorieuses).

أمّا دول الضّفة الجنوبية الحديثة الاستقلال، والمثقلة بإرث الاستغلال السابق لمواردها، والمفتقرة إلى أي هيكلية إنتاجية متطورة، فدخلت في حقبة نزاعات الحرب الباردة التي اتخذت منها مسرحاً، علاوة على قيام بريطانيا وفرنسا بإنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين، تعويضاً عن المجازر التي كانت قد ارتكبت بحق يهود أوروبا، فبدأ الصراع العربي – الإسرائيلي الذي أثقل كاهل موازنات الدول العربية بفعل الإنفاق العسكري، الذي لم يؤدّ إلى تأسيس صناعات عسكرية تعتمد على التطوير التكنولوجي، ليغدّي بدوره القطاع الصناعي المدني الذي بقيت قاعدته الإنتاجية هزيلة مع غياب السياسات الصناعية الضرورية، حيث انحصر الاهتمام في تطوير إمكانات استخراج الموادّ الأولية من باطن الأرض تمهيداً لتصديرها، فانعدمت معدّلات النمو الاقتصادي في ظلّ زيادة النمو السكاني، وانخفاض مستوى دخل الفرد، وانتشار الفقر.

ترافق هذا التراجع الاقتصادي الملحوظ مع انتشار أنظمة الحكم العسكرية والملكية، حيث أحكم القطاع العام قبضته على الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية، فغابت الحريات العامة والحياة الديمقراطية، وحُرمت منطقة جنوب المتوسط من ديناميكية عمل

القطاع الخاص المستثمر والمنتج والمنافس والموفر لفرص العمل الضرورية، وهمّشت عن حركة التجارة والاستثمار الدوليين، فتأسست اقتصادات وطنية ريعية محمية من المنافسة، ومرتهنة لتقلبات أسواق المواد الأولية التي تصدرها، مع إغفال لجميع أشكال التنمية البشرية، ما دفع بالشباب إلى «الهجرة» بكثافة إلى الدول الأوروبية التي كانت بحاجة إلى فوائض اليد العاملة بفعل معدلات النمو القياسية التي كانت تحققها.

٢ - الحوار الأوروبي - العربي

كما رأينا آنفاً، تراجع التعاون بين ضفتي المتوسط إلى أدنى مستوياته بعد حرب السويس عام ١٩٥٦، باستثناء توقيع بعض الاتفاقيات الثنائية مع دول المغرب العربي الثلاث بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٩ بهدف السماح لها بتصدير بعض المنتجات الزراعية إلى السوق الأوروبية، مقابل دخول بعض الصادرات الصناعية الأوروبية إلى أسواقها.

شكّل اندلاع حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ والأزمة النفطية التي أعقبتها، بفعل امتناع الدول العربية عن تصدير نفطها إلى البلدان الأوروبية، التي أيّدت استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، دافعاً إلى إطلاق ما عُرف بالحوار الأوروبي - العربي اعتباراً من عام ١٩٧٤، حيث شعر الأوروبيون أن أزمات الشرق الأوسط باتت تهدّد رفاهية مواطنيهم، فأرادوا لهذا التواصل أن يشمل النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، إلا أن اختلاف مواقف الدول الأوروبية نفسها من الصراع العربي - الإسرائيلي حينها جعل من الاجتماعات العديدة للجان المتخصصة تدور في حلقة مفرغة، حيث أصرت المفوضية الأوروبية على حصر مواضيع الحوار في المجالين التجاري والمالي دون الشق السياسي في غياب موقف أوروبي موحد.

أدى توقيع مصر معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل إلى طردها من جامعة الدول العربية في عام ١٩٧٩، فاعتبر الأوروبيون أن جدوى استمرار الحوار الأوروبي - العربي لم تعد موجودة، وانتهى الأمر عند هذا الحدّ. تجدر الإشارة هنا إلى أن الأوروبيين عادوا واتخذوا موقفاً متوازناً من الصراع العربي - الإسرائيلي في «إعلان - نيز» في حزيران/يونيو ١٩٨٠، عندما ساووا بين حقّ إسرائيل في الوجود والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

على الصعيد الاقتصادي، شهدت منطقة جنوب المتوسط مرحلة الفورة النفطية كنتيجة مباشرة لحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وتساعد هذا المنحى عقب قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، ونشوب الحرب العراقية - الإيرانية اعتباراً من عام ١٩٨٠، قبل أن تعود السوق النفطية إلى هدوئها عام ١٩٨٧.

لم يتمّ استغلال الفرصة التي وفّرها تدفق عائدات النفط على الدول المصدّرة في التأسيس لتنمية عربية فعلية، حيث استخدمت الرساميل في تمويل نمط استهلاكي مبالغ فيه دون الالتفات إلى ضرورة إنشاء قاعدة إنتاجية من شأنها أن تؤدي إلى تنوع مصادر الدخل الوطني، فترسّخ الطابع الريعي لاقتصادات الدول المصدّرة للنفط، وانتقلت العدوى الريعية إلى الدول العربية الأخرى، عبر اعتمادها على تحويلات مواطنيها العاملين في الخليج، كما من خلال العون المالي الذي راحت تتلقاه من الصناديق العربية والإسلامية المتكاثرة خلال

هذه الفترة، التي كانت تستند في عملها إلى الاعتبارات السياسية والاستراتيجية. من ناحية أخرى، لم تؤدّ الطفرة النفطية إلى تشجيع العمل العربي الاقتصادي المشترك الذي كان متوقعاً، إذ بقيت حركتنا التجارة والاستثمارات العربية البينية شبه معدومة.

٣ - من السياسة المتوسطة المجددة إلى مؤتمر برشلونة

شهد عقد الثمانينيات جموداً في العلاقات الأوروبية - المتوسطة، اقتصر التعاون خلاله على مجموعة من الاتفاقات الثنائية القائمة على منح بعض المعاملات التفضيلية الهامشية، إلا أنه مع مرور الوقت بدأت تتجمع عوامل سياسية واقتصادية ذات أبعاد استراتيجية كبرى، ما لبثت أن شكّلت حافزاً لدى الأوروبيين لصياغة سياسة متوسطة جديدة أخذت تتبلور مع ظهور ملامح النظام العالمي الجديد، الذي راح يرتسم مع نهاية الثمانينيات: - تقدّم العمل الأوروبي المشترك مع انضمام دول أوروبية مطلة على البحر الأبيض المتوسط، كاليونان (عام ١٩٨١) وإسبانيا والبرتغال (عام ١٩٨٦).

- تراجع الفورة النفطية اعتباراً من عام ١٩٨٦ وتفاقم المشكلات المالية والاقتصادية في دول جنوب وشرق المتوسط، بالتزامن مع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، ووقوع أزمة المديونية في دول العالم الثالث.

- تراجع الاتحاد السوفياتي تمهيداً لانهيائه، والانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

- تسارع خطوات عولمة الاقتصاد من خلال إجراءات التحرير التجاري والمالي، الذي توجّه اختتام «جولة الأورغواي» التفاوضية الطويلة بتأسيس منظمة التجارة العالمية التي باشرت عملها ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تزامناً مع تطور تقنيات الاتصالات والمعلوماتية، إضافة إلى توجّه مناطق العالم نحو إجراءات الاندماج الاقتصادي في إطار تكتلات إقليمية ومناطق للتبادل الحر (NAFTA, MERCOSUR, ASEAN).

- نشوب حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١) والانتصار الساحق للآلة العسكرية الأمريكية، إيداناً ببدء مرحلة «النظام العالمي الجديد» وميدان تطبيقه الأول في الشرق الأوسط.

- انعقاد مؤتمر مدريد (عام ١٩٩١)، وانطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل التي أدّت إلى توقيع معاهدات صلح مع منظمة التحرير الفلسطينية (اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣) ومع الأردن (اتفاق وادي عربة عام ١٩٩٤).

- تزامن التقدّم الحاصل على مسار التسوية السياسية مع الترويج الأمريكي والإسرائيلي لمشروع «الشرق الأوسط الجديد»، القائم على التطبيع الاقتصادي والمالي مع إسرائيل، والمتضمّن مشاريع إقليمية في قطاعات المياه والنقل والصناعة والسياحة والبنى التحتية، يتمّ تمويلها من خلال إنشاء «بنك شرق أوسطي» يتغذى من الفوائض المالية لدول الخليج العربي، ومن الاستثمارات والتوظيفات الخارجية التي ستدفق برعاية أمريكية على

الشرق الأوسط «المزدهر» بحثاً عن العقود المربحة. وفي هذا السياق، بوشر عقد القمم الاقتصادية الشرق الأوسطية لتسويق المشروع الإسرائيلي - الأمريكي في الدار البيضاء (عام ١٩٩٤) وعمّان (عام ١٩٩٥) والدوحة (عام ١٩٩٦).

راقبت أوروبا هذه التطورات بعين من القلق على مصالحها في جنوب وشرق المتوسط، حيث ترغب هي أيضاً بالاستفادة من مكاسب السلام، ومن «الازدهار» المتوقع أن تشهده المنطقة، فراح الأوروبيون يتدرّجون في وضع سياسات متوسطة جديدة توجّوها بمبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية:

— تمّ الاتفاق في عام ١٩٨٨ بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي على إنشاء منطقة للتبادل الحرّ، دون أن يؤدي ذلك إلى نتيجة بسبب رغبة الأوروبيين استثناء المنتجات النفطية من الاتفاق.

— أصدر الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٨٩ إعلاناً حول ضرورة تجديد سياسته المتوسطية.

— صادق المجلس الأوروبي المنعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ على توجّهات ومحتوى السياسة المتوسطية الجديدة للفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٦) مع التركيز على أهمية احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، مقابل توسيع دائرة المعاملة التفضيلية على الصعيدين التجاري والمالي.

— أطلقت الدبلوماسية الفرنسية في عام ١٩٩٠ مسار الـ «٥+٥» الرامي إلى تعزيز التعاون في شتى المجالات بين خمس دول أوروبية مطلة على المتوسط (فرنسا، وإسبانيا، ومالطا، وإيطاليا، والبرتغال غير المطلة)، وخمس أخرى في الجنوب (المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا غير المطلة).

— شكّل مؤتمر المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة (حزيران/يونيو ١٩٩٢) تحولاً نوعياً في سياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية، حيث تم تصنيف دول الضفة الجنوبية كدول «ذات أهمية إستراتيجية» على صعيدي الأمن والاستقرار الاجتماعي، ما مهّد لوضع سياسة أمنية أوروبية مشتركة لهذه المنطقة.

— أصدر الاتحاد الأوروبي إعلاناً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ تضمّن تفعيل سياسته المتوسطية من خلال إقامة شراكة أوروبية - متوسطية ترمي إلى جعل حوض المتوسط منطقة أمن واستقرار، مع ما يتطلبه ذلك من تعاون اقتصادي متشعّب.

— صادق رؤساء دول الاتحاد الأوروبي على هذا الإعلان في مؤتمر القمة المنعقد في إيسن (ألمانيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، حيث أعيد تأكيد الترابط بين السلم والاستقرار والازدهار في منطقة حوض البحر المتوسط.

٤ - مؤتمر برشلونة للشراكة الأوروبية - المتوسطية

أ - المضمون: انعقد مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بحضور وزراء خارجية ٢٧ دولة أوروبية ومتوسطية (١٥+١٢)، واختتم بإصدار «إعلان برشلونة»، الذي

جاء تنويعاً لما سبق أن بدأه الاتحاد الأوروبي من إعادة للنظر في الإشكال السابقة لتعاونه المتوسطي، حيث تقرّر اعتماد روحية جديدة من التعاون قائمة على «الشراكة الفعلية»، عوضاً عن الاستمرار في منطق المساعدة الذي لم يعد ليتلاءم مع المتغيّرات الكبرى التي ذكرناها سابقاً، وقد تمحورت أهداف هذه المبادرة حول النقاط التالية:

– إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار بواسطة «الشراكة السياسية والأمنية»، مع ما يتطلبه ذلك من: احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، والمساواة بين الشعوب، وحق تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الخاصة للدول، وحلّ النزاعات بالطرق السلمية، والسعي إلى شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل... كما نصّ هذا الشق من الشراكة على وجوب التوصل إلى السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط، استناداً إلى مبدأ الأرض مقابل السلام، ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

– إنشاء التدريجي لمنطقة تبادل حرّ يسودها الازدهار بواسطة «الشراكة الاقتصادية والمالية» الرامية إلى إطلاق عجلة التنمية، وإلى تحسين المستوى المعيشي لشعوب جنوب المتوسط، تمهيداً لتقليص الفجوة مع الشمال، كأنجع وسيلة لاحتواء العنف والتطرف و«الحدّ من الهجرة».

– تقريب الشعوب من بعضها البعض من خلال «الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية» القائمة على إبراز قيم التفاهم وعلى تشجيع الحوار بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية.

ب - العوامل المساعدة والعوائق: شكّل إذاً «إعلان برشلونة» نقلة نوعية في سياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية، لجهة إدراكه الشامل والمتكامل لعمق معاناة شعوب جنوب المتوسط، ومدى الانعكاس السلبي لذلك على مصالح أوروبا نفسها، فجاءت المبادرة الأوروبية لتربط بين الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة.

من ناحية أخرى، كان للاستياء العربي من الانحياز الأمريكي الواضح إلى الدور السياسي والاقتصادي الإسرائيلي المهيمن على «الشرق الأوسط الجديد»، بالتوازي مع خشية أوروبا من تهميش الولايات المتحدة لها في إدارة عملية السلام وحقبة ما بعد التسوية المتوقّعة لها أن تكون حافلة بالعقود والمشاريع التجارية والإنشائية المربحة، بالغ الأثر في التقارب العربي – الأوروبي، الذي أدى إلى نجاح انعقاد مؤتمر برشلونة، تعبيراً عن ترحيب العرب بالدور الأوروبي الفاعل الذي من شأنه إحداث حالة من التوازن في وجه التفرد الأمريكي – الإسرائيلي، وبالتالي مالت دول جنوب المتوسط إلى تفضيل الصيغة «المتوسطية» على تلك «الشرق أوسطية».

إلا أنه، وعلى الرغم من ذلك اعترضت مسار الشراكة المنشودة عوائق وعوامل عدة أدت إلى تعثرها التدريجي، وإلى تواضع نتائجها، حيث طغت الشراكة الاقتصادية والمالية على الشراكة السياسية والأمنية، التي أصابها الشلل عندما راح الأوروبيون يطالبون بفصل المسار الأول عن الثاني للأسباب التالية:

– افتتار أوروبا إلى «سياسة خارجية مشتركة» فعّالة، وتضارب خيارات دولها حيال بعض أزمات المنطقة، وبالتالي عجز الاتحاد الأوروبي عن انتهاج سياسة مستقلة عن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وتجلّى ذلك في مواظبة الأوروبيين على الإعلان عن أن مبادراتهم المتوسطة لا تشكل بديلاً من عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة، فأنحصر الدور الأوروبي عندها بالتمويل دون أي قدرة على التأثير في مجريات الشق السياسي.

– تعثر عملية السلام اعتباراً من أواخر عام ١٩٩٥ إثر اغتيال اسحق رابين، وانسداد آفاق التسوية الشاملة، إضافة إلى اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية في عام ٢٠٠٠.

– انهماك الأوروبيين، سياسياً ومالياً، خلال عقد التسعينيات، وبداية الألفية الجديدة، بمساعدة دول أوروبا الشرقية على إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة لتحويلها إلى نظام اقتصاد السوق، تمهيداً لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً، الذي زاد عدد أعضاؤه من ١٥ إلى ٢٧.

– وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وإعلان الولايات المتحدة حربها على «الإرهاب» التي بدأتها بإسقاط نظام طالبان في أفغانستان، قبل أن تجتاح العراق في عام ٢٠٠٣ بحجة امتلاك نظام صدام حسين أسلحة الدمار الشامل، ممّا أفسح الطريق أمام تنامي نفوذ إيران في المنطقة، بالتزامن مع سعيها إلى امتلاك التقنية النووية، فخيمت أجواء تنذر باحتمال وقوع مواجهة أمريكية – إيرانية.

– استعار النزاع العربي – الإسرائيلي، وبداية فصل جديد من سلسلة الحروب، التي راحت تشنّها إسرائيل على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وعلى اللبنانيين في تموز/يوليو ٢٠٠٦.

اجتمعت كل هذه العوامل لتدخل مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية في غيبوبة على الصعد كافة، فتحوّل مؤتمر برشلونة لعام ٢٠٠٥ إلى مجرد مناسبة لإحياء ذكرى مرور عشر سنوات على إصدار الإعلان، ليس إلا.

٥ - سياسة الجوار الأوروبية

بدا واضحاً منذ وقوع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أن الولايات المتحدة مضت في فرض برنامجها السياسي للشرق الأوسط على الاتحاد الأوروبي تحت العنوان الأطلسي، ما تسبّب في ظهور انقسامات في الصف الأوروبي، خصوصاً إزاء العملية العسكرية الأمريكية في العراق، التي اعترضت عليها كل من فرنسا وألمانيا، بينما أيّدتها بريطانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، ودول أوروبا الشرقية الحديثة العضوية في الاتحاد، وهي: المجر، وبولونيا، وتشيكيا، وسلوفاكيا، ممّا أعاد إلى الأذهان الإرباك المستمر في السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

عمل فريق «المحافظين الجدد» على محاولة إحكام السيطرة على كامل المنطقة من خلال اقتراح «مشروع الشرق الأوسط الكبير» (BMENA) في عام ٢٠٠٤ المندرج في إطار «الحرب على الإرهاب»، والرامي إلى إحداث تحولات سياسية جذرية تركز على فرض «الديمقراطية» على جميع الدول الممتدة حدودها من المغرب إلى باكستان، التي تراوح

تصنيفها بين تلك المنتسبة إلى «محور الشر»، والأخرى المكوّنة لـ «محور الاعتدال».

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد رَوّج الأمريكيون، بدءاً من عام ٢٠٠٣، لفكرة إنشاء منطقة تبادل حرّ بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط (MEFTA) وفي حين أمضى الأوروبيون عشر سنوات مضيّة في توقيع اتفاقات شراكة مع دول المتوسط، اعتمد الأمريكيون آلية التفاوض الثنائية مع كل دولة على حدة، وتوصلوا بسهولة لافتة إلى توقيع اتفاقيات للتبادل الحرّ مع كل من الأردن (عام ٢٠٠٢) والمغرب والبحرين (عام ٢٠٠٤) وعمان (عام ٢٠٠٦).

بالتوازي، زادت وكالة «USAID» الأمريكية موازنة العون الاقتصادي والمالي المخصصة للشرق الأوسط، والرامية إلى تسريع الإصلاحات السياسية، وعملية «نشر الديمقراطية» في منطقة الـ «BMENA».

مجدداً وتكراراً، حاول الأوروبيون مجازاة المتغيّرات الكبرى التي شهدتها منطقة المتوسط، فأقرّوا في عام ٢٠٠٠ ما سمي بـ «الاستراتيجية المشتركة للمتوسط»، ثم قرّروا إطلاق «سياسة الجوار الأوروبية» في آذار/مارس ٢٠٠٣، وتم اعتمادها في عام ٢٠٠٤ لتحلّ مكان الشراكة الأوروبية – المتوسطية اعتباراً من عام ٢٠٠٧، ليعودوا وينكبّوا على وضع مشروع «شراكة استراتيجية للمتوسط والشرق الأوسط» اعتباراً من عام ٢٠٠٤.

تم وضع «سياسة الجوار» لتنفيذ علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانه في الجنوب والشرق غير المرشحين لعضويته، وهي تشمل دول الشراكة الأوروبية – المتوسطية (من دون تركيا، ومع ليبيا)، إضافة إلى أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروسيا، وجورجيا، ومولدافيا، وأوكرانيا.

تقوم هذه المبادرة الجديدة على تفعيل الجانب السياسي لعلاقات أوروبا بجوارها، مع التركيز على ضرورة انجاز الإصلاحات الخاصة بتطوير الديمقراطية بواسطة برنامج للمساعدات المالية مشروط بإحراز تقدم في هذه المجالات.

إلا أن اقتران كثرة التصورات والخطط الأوروبية بقلة تطبيقها على واقع الأرض، بفعل تعقيدات آلية عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، التي تواجه صعوبات دائمة في الانتقال من مرحلة وضع السياسات إلى مرحلة تنفيذها، أدّى إلى إرباك «سياسة الجوار» مقارنة بالفعالية الأمريكية في هذا المجال، التي نجحت في نشر الفوضى في المنطقة بسرعة قياسية.

ثانياً: مشروع الاتحاد المتوسطي

١ - إطلاق الفكرة وتطويرها

في خضمّ حملته الانتخابية، وخلال جولته على المدن الفرنسية، ألقى المرشح الرئاسي نيكولا ساركوزي خطاباً في مدينة طولون المطلّة على المتوسط يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، تحدّث فيه عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريق «إعادة التوحيد»، مركّزاً على مصطلح «التنمية المشتركة» (Co-développement) القائمة، بحسب تعريفه، على تقاسم التكنولوجيا والمعرفة والخبرات بين ضفتي الحوض، مع ما يتطلّبه ذلك من إنشاء لبنك

استثماري متوسطي يُعنى بتمويل مشاريع المياه والطاقة وحماية التراث في جوٍّ من التعاون والتضامن والاحترام المتبادل.

بُعِد انتخابه رئيساً للجمهورية الفرنسية، قام ساركوزي بزيارة دولة المغرب أعلن خلالها من مدينة طنجة يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن مشروعه الرامي إلى بناء «الاتحاد المتوسطي»، عارضاً لخطوطه العامة، ومقدماً إياه على أنه «حلمٌ حضاري للسلام والعدالة»، ويشكّل «قطيعة» مع تصرفات الحذر والريبة، وانفتاحاً على «الشجاعة والإقدام»، مضيفاً أنه «حلمٌ واقعي» يقوم على سلسلة من المشاريع الملموسة في مجالات حيوية، يتعيّن تحديدها وإدارتها وإنجازها على نحو براغماتي يتّسم بالمرونة، خاتماً كلمته بتوجيه الدعوة إلى رؤساء دول المتوسط لعقد اجتماع قمة تستضيفه باريس صيف عام ٢٠٠٨.

شكّل اللقاء الذي عُقد في روما بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بين كلٍّ من الرئيس الفرنسي ساركوزي، ورئيس الوزراء الإسباني ثاباتيرو، ورئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي، والذي خُصص لبحث الخطوط العامة لمشروع «الاتحاد المتوسطي» محطة بارزة، حيث اختتم بمؤتمر صحافي مشترك أطلق خلاله ما سُمّي بـ «نداء روما لاتحاد المتوسط» الذي تضمّن أفكاراً وأهداف المشروع المنشود:

– إحلال السلام والتنمية بين ضفتي المتوسط، عملاً بروحية معاهدة روما (عام ١٩٥٧)، التي أدّت في نهاية المطاف إلى قيام الاتحاد الأوروبي.

– السعي إلى إعادة منطقة حوض المتوسط إلى سابق عهدها كمنطقة سلام وازدهار وتسامح، كونها منشأ الثقافة والحضارة.

– التأسيس لشراكة متوازنة قائمة على المساواة بين الدول الشريكة لتصبح محرّكاً للتعاون المتوسطي، دون أن يؤدي ذلك إلى الاندماج الكلي.

– الحرص على تقديم مشروع «الاتحاد المتوسطي» كمكمل لآليات التعاون الأوروبي المتوسطي الأخرى، ولا سيّما مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبيّة، دون الحلول مكانها أو إعاقه عملها، حيث تكمن القيمة المضافة للمشروع في توفير زخمٍ سياسي للتعاون من خلال إشراك المجتمعات المدنية والشركات والهيئات المحلية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

– توجيه دعوة إلى رؤساء دول جنوب وشرق المتوسط لحضور قمة تستضيفها باريس يوم عيدها الوطني في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨، تجمعهم ورؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذي ستتولّى فرنسا رئاسته الدورية اعتباراً من ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨، على أن يسبق ذلك عقد مؤتمر مخصّص لدول المتوسط يوم ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٨ في العاصمة الفرنسية.

– الشروع في الأعمال التحضيرية خلال الأشهر المقبلة بالتشاور مع الدول المعنية والمهتمة بالمشاركة في هذا الاتحاد.

٢ - المحتوى الأولي للمشروع ودوافعه

على الرغم من كثرة تداول مشروع «الاتحاد المتوسطي» في وسائل الإعلام، واللقاءات

الرسمية والندوات العديدة التي بدأت تُعقدُ حول الموضوع، ليس هنالك حتى الآن من وثيقة رسمية أو مسودة تعرض لتفاصيله ومراحله وآلية عمله، بانتظار إنضاج الأفكار ومناقشتها مع الدول المعنية قبل رفعها إلى قمة باريس في تموز/يوليو المقبل، حيث يُتوقع أن يتم اعتماد المشروع بصيغته النهائية إذا ما سارت الأمور على ما يرام إلى حينها.

إلا أننا نعرض في ما يلي للمحتوى الأولي للمشروع، الذي بدأت تلوح ملامحه في كتابات واقتراحات الجهات التي تروّج له:

أ - **الأسباب الموجبة:** يُبرز «المتحمسون» لمشروع الاتحاد المتوسطي جملةً من الأسباب والعوامل التي تجعل من السير قدماً في إنجازه ضرورة ملحة على أكثر من صعيد، ومن أهمّها، بحسب رأيهم:

(١) تُعتبر منطقة المتوسط مهداً للديانات السماوية الثلاث، ونقطة التقاء الحضارات والثقافات والقارات، كما نقطة فصل بين الشرق والغرب، ومسرحاً لأهمّ النزاعات المسلّحة المتوارثة، ولا سيّما الصراع العربي - الإسرائيلي. لذا يتعيّن على المهتمّين تكثيف الجهود لشدّ أواصر التعاون بين ضفتي المتوسط إبعاداً لشبح صدام الحضارات، والسعي إلى بناء منطقة سلام وازدهار، على غرار ما حصل في أوروبا ذاتها، فور انتهاء الحرب العالمية الثانية من نسج للعلاقات الاقتصادية المتينة، وتنفيذٍ للمشاريع الحيوية المشتركة، حيث يتمّ التذكير دائماً بإمكانية تكرار تجربة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (CECA) عام ١٩٥١، التي شكّلت حجر زاوية العمل الأوروبي المشترك حين جمعت ٥١ مشروعاً حيوياً من حولها.

(٢) تشكّل منطقة المتوسط خطاً فاصلاً لشرق من نوع آخر بين الشمال المتطوّر والجنوب النامي، حيث تبلغ نسبة تفاوت المستويات المعيشية أرقاماً قياسية بين الضفتين (ضعف ما هو عليه الحال بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية)، ممّا يدفع شعوب الجنوب إلى بذل المستحيل لـ «الهجرة» والعيش في أوروبا.

(٣) يتبيّن من دراسة الوضع الديمغرافي لدول جنوب وشرق المتوسط، أنّه بفعل الازدياد السكاني المطّرد، وبخاصّة في فئة الوافدين إلى سوق العمل، سوف يتحتّم تأمين حوالي ٤٠ مليون وظيفة جديدة خلال الخمس عشرة سنة المقبلة، من ضمنها ٢٠ مليون وظيفة في دول المغرب العربي، ما يعني وجوب تحقيق معدلات نمو اقتصادي تفوق الحالية بحوالي ٤ بالمائة في هذه الدول.

(٤) لا تتجاوز نسبة الاستثمارات الأوروبية في دول جنوب وشرق المتوسط ٢ بالمائة من إجمالي استثماراتها الخارجية، مقارنة بـ ٢٠ بالمائة تخصّصها الولايات المتحدة الأمريكية لأمريكا الوسطى والجنوبية، و٢٥ بالمائة في حالة اليابان مع جنوب آسيا، وبالتالي يجب العمل على تغيير هذا الواقع المناهض لمبدأ الرخاء الاقتصادية.

(٥) ترسّخت قناعة بأنّ مسار برشلونة لم يحقق سوى القليل من الطموحات، أكان على صعيد إحقاق السلام وحوار الثقافات أم على مستوى التنمية الاقتصادية، ممّا يحتمّ على الدول المعنية إيجاد وسائل عمل بديلة، توخّياً لنتائج أفضل من خلال التركيز على

الأفعال الملموسة، كما يتعيّن التخلّص من عقلية السيطرة التي أدّت أيضاً إلى تعثّر «الشراكة الأوروبية – المتوسطية» و«سياسة الجوار»، حيث انبرى الاتحاد الأوروبي إلى إعطاء الدروس لدول الجنوب وإملاء الشروط عليها، فيجب الابتعاد عن منطق المركز المتطوّر في مقابل الأطراف المتخلّفة (Centre/périphérie) الذي يؤدّي إلى اتفاقات غير متكافئة، ليتمّ الارتقاء إلى روحية قائمة على المساواة وصيغة القرار المشترك (Co-décision).

(٦) ينبغي على الاتحاد الأوروبي توفير الإرادة السياسية للانفتاح على جنوب المتوسط، بعد أن استحوذ التوسّع نحو أوروبا الشرقية على الاهتمام الأكبر والقسط الأوفر من الدعم المالي خلال عقد التسعينيات، ولم يزل، حيث تمّ تخصيص حوالى ٥٠ مليار يورو للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦) مقابل خمسة مليارات فقط لدول الضفّة الجنوبية.

(٧) يُجمّع المعنيون على وجوب معالجة المشكلات البيئية في منطقة حوض المتوسط، عملاً بمبادئ التنمية المستدامة للأسباب التالية:

– وجود مخاطر تلوّث حقيقيّة لمياه البحر بفعل الحركة الناشطة للشحن البحري، وبخاصة السفن الناقلة للمواد النفطية.

– تزايد عدد السكّان في دول جنوب الحوض، إذ تتوقّع الأمم المتحدة أن تقطن ٤٠٠ مليون نسمة الضفة الجنوبية بموازاة ٤٠٠ مليون نسمة أخرى على الضفة الشمالية بحلول العام ٢٠٥٠، ممّا يشكّل ضغطاً إضافيّاً على التوازن البيئيّ الهش لمنطقة المتوسط.

– ازدهار حركة السياحة في المنطقة التي تحتلّ المرتبة الأولى في العالم، لجهة عدد السياح البالغ ٢١٨ مليوناً في عام ٢٠٠٠ (٨٥ بالمئة منهم أوروبيون)، ومن المتوقّع أن يصل هذا العدد إلى ٤٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٢٥.

– الضرر الناجم عن التغيّرات المناخية، كالانحباس الحراري، وارتفاع درجة حرارة الأرض ذات الانعكاس السلبي على مخزون التنوّع البيولوجي الذي تزخر به سواحل المتوسط.

– الأولوية التي يجب أن يحظى بها قطاع المياه، الذي يمكن أن يشكّل أساساً للعمل المشترك البناء، في الوقت الذي يتوقّع الكثيرون أن تكون المياه المصدر الأول لنزاعات القرن المقبل. وعليه، يجب استنفار الجهود المالية والفكرية والقانونية لتحسين إدارة هذا القطاع الحيوي، من خلال الحفاظ على الموارد المتاحة، وتحسين نوعيتها، كي تبقى متوفّرة لشعوب المنطقة.

ب - المقترحات المقدّمة: يعكف الخبراء حالياً على وضع مقترحاتهم الخاصة بمشروع «الاتحاد المتوسطي»، بالتزامن مع استمرار الاتصالات واللقاءات بين دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المتوسطية، حيث يمكن تناول محاور البحث على الشكل التالي:

(١) **المساحة الجغرافية والسياسية:** يدور النقاش حول الصيغة الأمثل الواجب اعتمادها بالنسبة إلى العضوية في «اتحاد المتوسط»، حيث طرحت التصرّوات التالية:

– تصوّر واسع يقضي باعتماد السياسة نفسها لعضوية الشراكة الأوروبية – المتوسطية،

أي «١٢+٢٧»، حيث لا يخفي المتابعون توجسّهم من هكذا توجه، كونه لن يسهم في حلحلة المشكلات، نظراً إلى كثرة المشاركين وتشعّب أولويّاتهم، إلا أنّ ألمانيا وبعض دول أوروبا الشمالية تصرّ، كما سنرى لاحقاً، على هذه الصيغة.

– تصوّر ضيق يقوم على اعتماد صيغة «٥+٥»، أي خمس دول أوروبية، وهي: فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ومالطا والبرتغال، وخمس أخرى جنوبية، وهي: الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا، حيث يرى المعنيون أنّ فرص نجاح المشروع في هذه الحالة ستكون أكبر لضمّه الدول الأكثر ارتباطاً بين شمال وجنوب المتوسط، التي يمكن أن تشكّل العمود الفقري للاتحاد المتوسطي القابل للتوسيع لاحقاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ مصر واليونان أبديتا رغبتهما في المشاركة في هذه الصيغة لتصبح «٦+٦».

– تصوّر ثالث يحصر العضوية بالدول الاثنتي والعشرين المطلّة على المتوسط، على أن تكون المشاركة طوعية، إضافة إلى العضوية الحكومية للاتحاد الأوروبي (كمؤسسة) وجامعة الدول العربية.

تقترح لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية اعتماد صيغة العضوية المتغيرة بحسب المشاريع المطروحة (Géométrie variable selon les projets)، بحيث تكون الدول المتوسطية دائمة العضوية، بينما تمنح الدول الأخرى المعنية ببعض المشاريع المحددة عضوية غير دائمة.

(٢) **الهيكلية التنظيمية:** يشدّد المعنيون على ضرورة مراعاة أربعة مبادئ لدى وضع الهيكلية التنظيمية لمشروع الاتحاد المتوسطي، وهي: تلافي الازدواجية مع المؤسسات المتوسطية الموجودة، والمساواة بين الدول المشاركة، وصيغة العضوية المتغيرة، والانفتاح على المجتمع المدني.

ومن ناحية أخرى، تمّ رفع المقترحين التاليين:

– تأسيس «مجموعة المتوسط» (G-Med) المؤلفة من رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد المتوسطي، على غرار ما هو حاصل في مجموعة الدول الثمانية (G8)، حيث تضطلع بإعطاء الزخم السياسي للمشروع المنشود.

– إنشاء «وكالة المتوسط» المولجة بتحديد المشاريع الحيوية الملموسة، تمهيداً لتنفيذها بالتنسيق مع المجتمع المدني، وهي تقوم بمهامها على مستوى وزاري، وآخر ميداني.

(٣) **العلاقة مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي:** يؤكّد مصمّمو مشروع «الاتحاد المتوسطي» عدم تناقضه وسياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية، وعدم سعيه إلى الحلول مكان هيئاتها أو التنافس معها، بل هو يكملها ويتناغم مع طروحاتها لجهة تجاوز الإطار الثنائي الضيق (الاتحاد الأوروبي/جنوب المتوسط) المطبّق في حالتي مسار برشلونة وسياسة الجوار للارتقاء إلى شراكة متعدّدة الأطراف قائمة على مبدأ المساواة.

لذا، وإزالة لأي التباس، يقترح البعض توقيع «شرعة شراكة» بين الاتحاد الأوروبي و«الاتحاد المتوسطي» تتضمّن الآتي:

– العضوية الحكيمة والدائمة للاتحاد الأوروبي في «الاتحاد المتوسطي».

– احترام «الاتحاد المتوسطي» لمنجزات مسار برشلونة.

– التأكيد أنّ عضوية الدول في «الاتحاد المتوسطي» لا تشكّل بديلاً من إمكانية نيل العضوية في الاتحاد الأوروبي، وهي نقطة جرى وضعها خصيصاً لطمأنة الهواجس التركية، كما سنرى لاحقاً.

– آلية مشاركة الاتحاد الأوروبي في تمويل مشاريع «الاتحاد المتوسطي».

(٤) **المشاريع المشتركة:** يُراد للمشاريع الملموسة أن تشكّل العصب المكوّن لـ «الاتحاد المتوسطي»، حيث يطمح مطلقو المبادرة إلى تلبية الاحتياجات الحيوية لشعوب المتوسط من خلال إنجاز العديد منها بالاستناد إلى المبادئ التالية: توخّي تحقيق النتائج الملموسة، واعتماد آلية القرار المشترك والمتكافئ، وإفساح المجال أمام المشاركة الإرادية، والانفتاح الكامل على المجتمع المدني بغية تحديد الاحتياجات، انطلاقاً من القاعدة، وليس من قمة الهرم.

وعلى خطّ آخر، يجري العمل حالياً على تحديد القطاعات التي يجب أن تحظى بالأولوية، ومنها: المياه، والبيئة، والتقارب الثقافي والمعرفي والعلمي، وتنقية حوض المتوسط من آثار التلوث، والطاقة الشمسية.

(٥) **مصادر التمويل:** على الرغم من الحماسة التي يبديها أصحاب فكرة «الاتحاد المتوسطي» في الترويج لمشروعهم، تبقى مسألة التمويل هي العقبة الأساسية الواجب تذليلها قبل الانتقال إلى الترجمة العملية، خاصة مع انحسار معدلات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي، وتواضع توقّعات السنوات المقبلة، ممّا يستوجب تقليص الموازنة الأوروبية المشتركة.

ينطلق المعنيّون من ملاحظة أساسية تقول إن جوهر المشكلة لا يكمن في قلة الموارد المالية المتاحة في منطقة المتوسط، وإنما في الافتقار إلى التنسيق بين مصادر التمويل المتنوعة والمتفاوتة بين بلدان جنوب المتوسط بتفاوت الدخل الوطني، مروراً بعائدات صادرات الموارد الطبيعية، من نفطٍ وغازٍ وغيره، وعائدات الحركة السياحية النشطة، وتحويلات الجاليات الاغترابية واليد العاملة المهاجرة، وصولاً إلى مستوى دعم المجتمع الدولي (العون الإنمائي الثنائي أو المتعدد الأطراف لدواع اقتصادية أو خدمة لمصالح سياسية وإستراتيجية، وبرنامج «MEDA» للشراكة، وبرنامج «IEVP» للجوار الأوروبي، وقروض البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار، ومنح وقروض الصناديق العربية والإسلامية، كالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبنك الإسلامي للتنمية وقروض البنك الأفريقي للتنمية... إلخ).

إلا أنه، وعلى الرغم من ذلك، لم تؤدّ هذه الإمكانيات المالية المتوافرة إلى إحداث النهضة المطلوبة، إذ بقيت اقتصادات المنطقة تتخبط في ضعف قاعدتها الإنتاجية، التي تعاني اختلالات هيكلية أبقتها رهينة للربوع، لتفوّت عليها فرصاً ثمينة لاجتذاب

الاستثمارات الخارجية، حيث بقي جنوب وشرق المتوسط الأقل جذباً للاستثمار الدولي المباشر (٣ بالمئة فقط من حجمه الإجمالي) بفعل غياب البيئة القانونية السليمة والضامنة ضد المخاطر.

من ناحية أخرى، حُرِّمت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (PME)، التي عادةً ما تشكّل المحرّك الأساسي للنمو الاقتصادي، ولتوفير فرص عمل جديدة، من التمويل الملائم لصحة أدائها. لذا، يقترح المعنيون جملة من الإجراءات، من أبرزها:

– تأسيس مجموعة المستثمرين الماليين لمنطقة المتوسط (GIFMED)، التي تضمّ المؤسسات الراغبة في تمويل المشاريع الملموسة لـ «الاتحاد المتوسطي».

– إنشاء مؤسسة مالية تتغذّى من ودائع المهاجرين، وتقوم بتحويل الودائع القصيرة الأجل إلى توظيفات وقروض طويلة الأجل توضع في تصرّف كل من الشركات الصغيرة والمتوسطة واستثمارات القطاع الخاصّ، كما تتولّى مهامّ ضمان الاستثمارات الخارجية من المخاطر التي تحول دون تدفّقها على المنطقة.

إذاً، تركز هذه المقترحات على إيجاد بيئة تمويلية مؤاتية لجذب فوائض المدّخرات المتوفّرة بكثرة في أوروبا، وخاصةً في الخليج العربي، نحو توظيفات مربحة ومنتجة جنوب المتوسط، مع ما يتطلبه ذلك من تطوير لأسواق المال المحليّة وللبيئة القانونية، التي من شأنها أن تعزّز ثقة المستثمرين من خلال ضمانها للالتزاماتهم.

لا بل يذهب البعض إلى اقتراح تأسيس بنك متوسطي يلعب دور الوسيط أو «الشریان المالي» الذي يجزّ المدّخرات من مصادرها المختلفة، ويضخّها في مشاريع «الاتحاد المتوسطي» الحيوية، كما في شركات القطاع الخاصّ المتعطّشة إلى تمويل نشاطها.

ج - المواقف المختلفة من مشروع «الاتحاد المتوسطي»: ما إن انتهى الرئيس الفرنسي من إطلاق مشروعه حتى توالى صدور المواقف والتعليقات، التي تراوحت بين المؤيدة والمعارضة، مروراً بتلك المشروطة بتقديم مزيدٍ من التوضيحات.

(١) **المواقف المؤيدة:** ظهرت المواقف المؤيدة لمشروع «الاتحاد المتوسطي» في عددٍ من الدول الأوروبية المطلّة على المتوسط، ولا سيّما في إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، حيث صرّح السفير آلان لوروي (Alain Leroy) أنّ ٢٢ دولة متوسطية من أصل ٢٥ أبدت اهتمامها بفكرة هذا المشروع بانتظار تبلور إطاره العملي.

في هذا السياق، يعدّد المسؤولون المؤيدون الدوافع الاستراتيجية الداعمة لموقفهم:

– أن تحديات العولمة وحركة انتقال عوامل الإنتاج حثّمت على دول الشمال المتطور الانخراط في تكتّلات إقليمية مع جوارها الجنوبي، وبالتالي، يتعيّن على أوروبا أن تحذو حذو الولايات المتحدة واليابان في هذا المجال.

– لقد استحوذت عملية توسيع الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية على الجهدين السياسي والمالي الأكبرين خلال عقد التسعينيات بتشجيع جوهري من ألمانيا، حيث أدار

الجانب الأوروبي ظهره لجنوب المتوسط، وقد حان وقت إعادة بعض من التوازن إلى العلاقات الاستراتيجية لأوروبا.

– بعد زيادة عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى ٢٧، بات هناك العديد منها لا يكتث للأهمية الاستراتيجية التي يمثلها جنوب المتوسط، حيث تتبعثر اهتمامات «سياسة الجوار» بين المغرب وبيلاروسيا دون مراعاة خصوصية المتوسط، وبالتالي يجب حصر المشاركة في «الاتحاد المتوسطي» بدول جنوب أوروبا المطلة على المتوسط، حيث يمكن الاعتداد بتجربة «مجلس دول بحر البلطيق» لعام ١٩٩٢، الذي كان يضم ١١ دولة مطلة على هذا البحر، من ضمنها روسيا وألمانيا، فضلاً عن المفوضية الأوروبية، مع منح فرنسا وبريطانيا صفة العضو المراقب. وقد أنشئت أمانة سر مهمتها تشجيع الحوار السياسي والتعاون في المجالات الحيوية كافة.

– أدت أخطاء السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، واستمرار النزاع العربي – الإسرائيلي إلى تأجيج الصراعات، ولا سيما الدينية منها، مع تنامي الحركات الإسلامية المتطرفة وانتشار «الإرهاب»، مما بات يشكل تهديداً حقيقياً لاستقرار وأمن الدول الأوروبية كافة التي يعيش فيها مواطنون وجاليات إسلامية واسعة، وبخاصة تلك المطلة منها على المتوسط.

– ينظر بعض الأوروبيين بعين القلق إلى محاولات توسيع النفوذ الأمريكي في المنطقة، من خلال التغلغل في معازل الفرنكوفونية شمالي أفريقيا، ولا سيما بواسطة الاتفاقات الثنائية مع دول المغرب، وبالتالي يرى البعض أن المسألة باتت مصيرية ووجودية بالنسبة إلى موقع أوروبا في منطقة المتوسط والعالم.

– يتوجس الأوروبيون من التعاون المستقبلي الذي يمكن أن ينشأ بين دول جنوب المتوسط من جهة، وكل من القوتين الصاعدتين الصين والهند، حيث يمكن للصين مثلاً المتعطشة إلى الموارد الطبيعية من نفط وغاز وغيره، أن تتقدم بمساعدات وباستثمارات تنموية حيوية تجاه دول المنطقة، مما يؤسس لنفوذ اقتصادي وسياسي لها على حدود أوروبا، خاصة إذا ما استمر تلك الأوروبيين وتعتز المشروع الأمريكي، وهذا ما بدأ يحصل في بلد كالجزائر.

– يجري التلميح إلى أن من بين الأسباب الكامنة وراء مشروع الرئيس ساركوزي هو إعادة بعض من التوازن إلى «سياسة فرنسا العربية»، التي حصرت تركيزها خلال الفترة الأخيرة من ولاية الرئيس جاك شيراك بقضايا الشرق الأوسط (القرار رقم ١٥٥٩ وأزمة لبنان) على حساب مصالحها في المغرب العربي.

– شكّل موضوع «الحد من الهجرة» أحد أبرز شعارات الحملة الرئاسية للمرشح ساركوزي، الذي عمد فور تسلّمه مهامه الرئاسية إلى استحداث وزارة جديدة لشؤون الهجرة والاندماج والهوية الوطنية والتنمية التضامنية، حيث قضت خطة العمل بدعم عملية التنمية في دول المغرب العربي المصدرة لليد العاملة، واعتماد سياسة هجرة انتقائية وصارمة تلبي الحاجات المحددة للاقتصاد الفرنسي، مع ما يستلزم من تكثيف لعمليات الترحيل.

(٢) **المواقف المعترضة:** كما هو الحال بالنسبة إلى المواقف المؤيدة، سرعان ما ظهرت تلك المعترضة على مشروع «الاتحاد المتوسطي» في ألمانيا، ومن ورائها دول أوروبا الشمالية والشرقية والمفوضية الأوروبية، فضلاً عن تركيا:

– تنظر **تركيا** إلى هذا المشروع بعين الريبة، إذ ترى فيه محاولة من الرئيس الفرنسي، المعروف بمعارضته لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، للالتفاف على طموحها عبر استدراجها إلى صيغة تعاون بديلة.

– أمّا بالنسبة إلى **ألمانيا**، فالمسألة أكثر تعقيداً وحساسية:

– ترى ألمانيا ودول أوروبا الشمالية – ومن ضمنها بريطانيا – أن مشروع الرئيس ساركوزي يخفي رغبة في استخدام العنوان المتوسطي، كمنية لتمويل طموح فرنسا وتوسيع نفوذها في هذه المنطقة، من خلال الإفلات من مؤسسات وسياسات الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن.

– تعتقد ألمانيا أن الرئيس الفرنسي يهدف من خلال مشروع «الاتحاد المتوسطي» إلى إنعاش الاقتصاد الفرنسي الراكد، عبر تأمين عقود مربحة للشركات الفرنسية في منطقة المتوسط.

– تعتبر المستشار الألمانية ميركل أن المشروع بصيغته المطروحة، ينطوي على تفرد من شأنه أن يتسبب في انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي، حيث يصبح لكل سياسته.

– تؤكد ألمانيا على أن منطقة المتوسط هي مسؤولية أوروبية مشتركة، وليست محصورة بالدول المطلة على حوض المتوسط، فكما هذه الأخيرة معنية بمستقبل حدود أوروبا مع أوكرانيا وروسيا، كذلك الأمر بالنسبة إلى الدول الشمالية التي يجب أن يؤخذ برأيها حول مصالح الاتحاد الأوروبي جنوب المتوسط.

لذا، ترفض ألمانيا مشروع «الاتحاد المتوسطي» بشكله الحالي، محبذة الاستعاضة عنه بالتحرك جنوباً من ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، أي من خلال تفعيل وتعزيز مسار برشلونة المتعدد الأطراف، حيث يصبح بالإمكان تحديد المشاريع التي من شأنها أن تحقق المصلحة المشتركة.

٣ - نتائج اجتماع المجلس الأوروبي في بروكسيل

يرى المراقبون أنّ اختلاف وجهات النظر الفرنسية – الألمانية حول مشروع «الاتحاد المتوسطي» أدى إلى تأجيل قمة ساركوزي – ميركل التي كان يفترض أن تعقد في مقاطعة بافاريا، حيث استعيض عنها بقاءً عُقد بينهما يوم ٣ آذار/مارس في هانوفر على هامش المعرض الدولي لتقنيات الاتصالات، تمّ خلاله الاتفاق على عددٍ من النقاط تمهيداً لعرضها على اجتماع المجلس الأوروبي، الذي التأم بحضور رؤساء دول الاتحاد الأوروبي في بروكسيل يوم ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.

عكست النتائج التي تمخّضت عن هذا الاجتماع صيغة الحل الوسط بين الاندفاع

الفرنسي والتحفّظ الألماني، فمن جهة، جرى احتواء طموحات الطرح الفرنسي من خلال إدراج المشروع الذي اتُفقَ على تسميته «الاتحاد من أجل المتوسط» في الإطار المؤسّساتي للاتحاد الأوروبي بما يعنيه ذلك من:

– ارتكاز المشروع الجديد على مؤسسات مسار برشلونة الذي تحوّل إلى اتحادٍ من أجل المتوسط.

– تمتّع جميع دول الاتحاد الأوروبي بالعضوية الكاملة، بخلاف الرغبة الفرنسية القاضية بمنح صفة العضو المراقب لتلك التي لا تطلّ على حوض المتوسط، كما هو معمول به في «مجلس دول بحر البلطيق».

– استمرار سياسة حصر سلطة القرار المالي بالمفوضية الأوروبية، مع استبعادٍ لأي صيغة تمويلية بديلة.

من جهته، اعتبر الرئيس ساركوزي أنه حقّق إنجازاً عندما نجح في جمع شركائه الأوروبيين حول مشروع جديد للمتوسط، بحيث باتوا مقتنعين بضرورة عدم الاكتفاء بالمنجزات المتواضعة لمسار برشلونة، كما بوجوب عدم إدارة الظهر مجدّداً لمنطقة جنوب المتوسط، مع ما يعنيه ذلك من انتزاعه موافقة المجلس الأوروبي على عقد القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط في باريس (١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٨) برئاسته.

واستكمالاً، تمّ إقرار صيغة الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط (رئيس من دول الشمال، وآخر من الجنوب)، على أن يتمّ عقد قمة دورية مرّة كلّ سنتين، إضافة إلى إنشاء أمانة سرّ يتولّوها ممثل عن دول الجنوب مع أمين سرّ مساعد من دول الشمال، والعكس بالعكس.

إذاً، وبالمحصّلة، اتخذ المجلس الأوروبي قراراً مبدئياً بتطوير «الشراكة الأوروبية – المتوسطية» إلى «اتحاد من أجل المتوسط» يقوم، كما أسلفنا، على فكرة المشاريع المشتركة الملموسة في المجالات الحيوية، توجّهاً لنتائج عملية، على أن تُستكمل المشاورات الآيلة إلى وضع خطة العمل المتكاملة خلال الأشهر المقبلة التي تفصلنا عن موعد انعقاد قمة باريس في ١٣ تمّوز/يوليو ٢٠٠٨.

خاتمة

يتبيّن لنا ممّا تقدّم أنه، وعلى مرّ التاريخ، كانت العوامل السياسية والاستراتيجية ملازمة لجميع المبادرات الاقتصادية والمالية والثقافية، التي تقدّمت بها أوروبا تجاه بلدان جنوب وشرق المتوسط.

فـ «التاريخ المشترك» الذي غالباً ما يشار إليه كأحد أبرز العوامل المشجّعة على التعاون الأوروبي – المتوسطي، شهد حقّبة لا تنمّ عن بالغ حرصٍ أوروبي على رفاهية شعوب جنوب وشرق الحوض.

فمن حقبة الصراع مع الإمبراطورية العثمانية، ومروراً بالحقبة الاستعمارية، حيث

استغلت أوروبا موارد المتوسط لبناء عظمتها، وإحكام سيطرتها، ومراكمة رأسمالها، ومدّ نهضتها الصناعية بعوامل الإنتاج الضرورية، إلى حقبة الحرب العالمية الثانية، وما تخلّلها من مجازر بحق اليهود الأوروبيين أدّت إلى دفع تعويضٍ بريطاني - فرنسي لهم، تمثّل بتأسيس دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وبدعم عسكري ومالي وسياسي لامتناه لها (العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وإنشاء فرنسا مفاعل ديمونة النووي، وتزويد سلاح الجو الإسرائيلي بطائرات «ميراج» الفرنسية التي كان لها الدور الحاسم في احتلال الأراضي العربية في حرب ١٩٦٧ ... إلخ)، ممّا تسبّب في دخول الوطن العربي في صراع مريع استنزفه، وبدّد ثرواته، وما زال مستمرّاً حتى اليوم، لعبت أوروبا دوراً سلبياً في توسيع الهوة التنموية بين ضفتي المتوسط، التي تتوجّس من مخاطرها اليوم.

من ناحية أخرى، لم يهبّ الأوروبيون لاستنباط المبادرات والحوارات إلا عندما بدأوا يشعرون أنّ مصالحهم الاستراتيجية ورفاهية شعوبهم بات يتهدّدها اهتراء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والمؤسسية في الوطن العربي.

ففي هذا السياق، ابتدع الحوار الأوروبي - العربي غداة الحظر النفطي الناتج من حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ونفضت السياسة المتوسّطية لأوروبا الغبار عنها إثر سقوط الاتحاد السوفياتي، وخلق الساحة أمام هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، في ظلّ الحنين الأوروبي إلى ماضٍ بعيد، وأطلق مسار برشلونة في غمرة الانتصار الأمريكي في حرب الخليج مع اقتراح حلول التسوية في الشرق الأوسط إلى حيث ستندفق رساميل العولمة للفوز بعقود واستثمارات السلام المربحة، قبل أن تظهر سياسة الجوار الأوروبية للتكيّف مع تسارع الحراك الاستراتيجي في الشرق الأوسط، عقب احتلال الجيش الأمريكي للعراق، وظهور مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الرامي إلى نشر «الديمقراطية» كأفضل وسيلة لمحاربة «الإرهاب»، فأصبح عنوان السياسة المتوسّطية لأوروبا يدور حول تشجيع حوار الثقافات، تلافياً لصدام الحضارات، والدفع باتجاه إنجاز الإصلاحات السياسية والديمقراطية في دول جنوب وشرق المتوسط، التي بات يُنظر إليها كمصدر للنزاعات وللتهديد «الإرهابي»، في ظلّ انتشار الجاليات العربية والمسلمة المهاجرة في المدن الأوروبية.

في هذا السياق، يتمّ اقتراح مشروع «الاتحاد من أجل المتوسط» مع فارق عن المبادرات السابقة يتمثّل بثلاثة عوامل:

– طغيان البعد الشخصي على هذا المشروع، الذي بات مقترناً باسم الرئيس الفرنسي ساركوزي المندفع لتحقيق إنجازات واختراقات ملموسة على المستويات كافة، ومن بينها المستوى المتوسطي.

– تعبير المشروع عن تباين استراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين محورين: الأول تقوده فرنسا المشدودة جنوباً نحو معاقلها الفرنكوفونية القديمة، وبخاصة في المغرب العربي، بينما تحظى الحدود الشرقية لأوروبا ومستقبل العلاقة مع روسيا وجوارها باهتمام المحور الألماني.

– تزامن إطلاق المشروع مع انسداد آفاق التسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط، بخلاف ما كان عليه الحال يوم انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأوروبية – المتوسطية، وقد انعكس ذلك منذ البداية في رغبة الأوروبيين في تجاهل الصراع العربي – الإسرائيلي في مشروع «الاتحاد من أجل المتوسط»، بهدف تجنبه آثاره السلبية. لكن إن دلّ ذلك على شيء، فهو يدلّ على الالتزام الكامل لدول أوروبا بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، تحت مظلة الحلف الأطلسي. وهنا نلفت الانتباه إلى أن الاختلاف الفرنسي – الألماني حول مسائل الاتحاد الأوروبي يقابله تلاقٍ حول العلاقات الوثيقة والدعم الكامل لكل من الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية لإسرائيل.

يبقى السؤال الجوهرى: إلى أي مدى يمكن لمشروع «الاتحاد من أجل المتوسط» الإسهام في تحقيق التنمية المفقودة والمرتجاة في جنوب وشرق المتوسط؟

من المعروف أن احتياجات المنطقة كبيرة ومتشعبة، حيث يمكن للتكنولوجيا والخبرات الأوروبية أن تلعب دوراً بنّاءً في تطوير القطاعات الحيوية من خلال المشاريع الملموسة الموعودة، وبالتالي ينبغي على دول جنوب وشرق المتوسط أن تتعاطى مع هذه المبادرة بانفتاح ودراية، علّها تسهم في إنتاج بعض المفاعيل الإيجابية على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى أن الجهد الأكبر يقع، بطبيعة الحال، على عاتق بلدان الجنوب، ومن ضمنها الدول العربية التي يتعيّن عليها أن تتحرّك وفق خطط عمل مدروسة تمكّنها من النهوض تدريجياً للاستفادة من الفرص السانحة لسلوك طريق التنمية الطويل، من خلال الحدّ الأدنى من العمل الاقتصادي والسياسي العربي المشترك، بدلاً من الإصرار على البقاء في موقع المتلقّي لمبادرات خارجية، تطلّ تارةً من الولايات المتحدة، وطوراً من أوروبا.

أيجوز مثلاً في زمن العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، الذي تتخذ منه أوروبا دافعاً لـ «الانفتاح» على جوارها المتوسطي، أن يبقى الوضع الهزيل لحركة التجارة والاستثمارات العربية البينية على ما هو عليه؟ أيعقل أن تتقدّم أوروبا للعب دور الوسيط بين الفوائض المالية لدول الخليج العربي المكثّسة في المصارف والبورصات وأسواق المال الغربية من جهة، واحتياجات باقي الدول العربية من جهة أخرى؟ أليس من شأن بعضٍ من التقارب العربي أن يُسهم في توفير الاستثمارات المالية اللازمة لتطوير القطاعات الحيوية العربية، خاصّة في ضوء الارتفاع القياسي لأسعار النفط؟ ألا يمكن للتضامن العربي أن يخفّف من معاناة الشعبين الفلسطيني والعراقي، وأن يؤدّي إلى إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الصحراء الغربية، كما للأزمة اللبنانية؟

يُسَدّل ممّا سبق أن التنمية، بتعريفها كعملية اقتصادية واجتماعية مترابطة ومتواصلة، إنما هي عملية سياسية في الدرجة الأولى تتمحور حول وضع الإطار المؤسّساتي المؤاتي لتمكين (Empowerment) الفرد والمجتمع وتطوير قدراتهما على حدّ سواء. وبهذا الخصوص نحيل المعنيين على تقارير التنمية البشرية في الوطن العربي التي قام بوضعها خبراء واقتصاديون عرب بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على امتداد

أربع سنوات (٢٠٠٢ - ٢٠٠٥)، حيث أنجزوا مسحاً شاملاً للمعوقات التي تعترض مسار التنمية في الوطن العربي، ولعل أبرزها وأهمها على الإطلاق (إضافة طبعاً إلى مواضيع الافتقار إلى مجتمع المعرفة، وإلى دور المرأة، وانتشار الثقافة الريعية، والفقر والتفاوت الاجتماعي، وضعف القاعدة الصناعية، وانعدام العدالة الضريبية ... إلخ)، يكمن في غياب حكم القانون، والعدالة المستقلة النزيهة، والحريّات السياسية والمدنية الأساسية. لذلك، تمّ تصنيف بلدان المنطقة العربية باعتبارها دول «الثقب الأسود»، حيث ما يزال الإنسان العربي عالقاً بين مطامع القوى العالمية المتنافسة، ومستلزمات مواصلة التحكّم بمصيره من قبل حكامه ■

المراجع

- عتريسي، طلال. «مسار الشراكة الأوروبية - المتوسطية وعقباته». *النهار*: ٢٢/٤/١٩٩٩.
- Cercle des Economistes et Hubert Védérine. *5 + 5 = 32: Feuille de route pour une union méditerranéenne*. Paris: Perrin, 2007.
- «Comment construire l'Union méditerranéenne?..» (Rapport d'information no. 449, Assemblée nationale, commission des affaires étrangères, treizième législature, décembre 2007).
- Corm, Georges. *La Méditerranée, espace de conflit, espace de rêve*. Paris: L'Harmattan, 2001. (Comprendre le moyen-orient)
- _____. *Le Proche-Orient éclaté: 1956-2006*. Paris: Gallimard, 2005. (Folio histoire)
- De Charette, Hervé. «Sauvons l'Union Méditerranéenne.» *Le Monde*: 1/3/2008.
- «Euro-Mediterranean Partnership Agreements: Critical Assessment.» (E/ESCWA/ED/1999/2).
- Paugam, J. M. et D. Schmid. «Une nouvelle rivalité transatlantique en Méditerranée?..» *Politique étrangère*: no. 4, hiver 2004.
- «Rapport du groupe d'experts réuni par l'Institut de la méditerranée sur le projet d'union méditerranéenne.» (L'Institut, Marseille, octobre 2007).
- Rousselin, Pierre. «Méditerranée: Discorde entre Nicolas Sarkozy et Merkel.» *Le Figaro*: 26/2/2008.
- Schmid, Dorothée. «L'Europe au Moyen-Orient: Une présence en mal de politique.» dans: *RAMSES 2007*. Paris: Institut français des relations internationales (IFRI), 2006. pp. 127-136.
- Véglio, Catherine. «Dossier: UE et Méditerranée: Un futur à partager.» *Confrontations europe, la revue*: no. 81, janvier-mars 2008, pp. 14-35.